derasat 10-12 12/10/12 10:45 PM Page 1

○ قادة دول مجلس التعاون الخليجي في صورة تذكارية خلال قمة الرياض ٢٠١٢.

○ الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

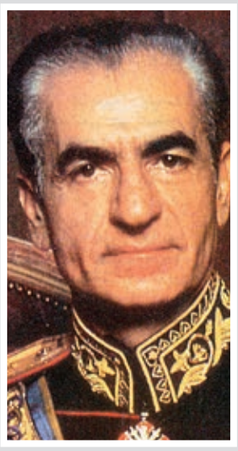

○ شاه إيران السابق.

○ ارنولد توينبي.

«الاتحاد الخليجي».. الخيار المصيري في مواجهة التحدي الإيراني

بقلم :

عبدالمالك سالمان

منذ انعقاد القمة الخليجية الـ ٣٢ في العاصمة السعودية الرياض العام الماضي ٢٠١٢، أصبح الحديث عن انتقال مجلس التعاون الخليجي من صيغة «التعاون» الحالية إلى صيغة «الاتحاد الخليجي» التي دعا إليها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة الرياض ٢٠١٢ بمثابة حديث الساعة في الساحة الخليجية، ويحتل الأولوية في كيفية تطوير تجربة مجلس التعاون إلى صيغة أرقى تستجيب إلى تطلعات أبناء الخليج العربي في الوصول إلى صيغة وحدوية كانت بمثابة الغاية الاستراتيجية الكبرى لإقامة مجلس التعاون الخليجي منذ انطلاقته في قمة أبوظبي التأسيسية عام ١٩٨١م، والتي تحدثت عن أن الهدف النهائي من إقامة مجلس التعاون الخليجي هو السعي إلى الوصول إلى الوحدة الخليجية الشاملة.

ومن هذا المنظور يمثل الحديث عن «الاتحاد الخليجي» أهمية سياسية واستراتيجية كبرى، وخاصة في ضوء التحديات والتهديدات التي باتت تواجه المصير الخليجي المشترك في المرحلة الراهنة، ولعل من طليعتها التهديد الإقليمي الإيراني الذي بات علنيا وسافرا على نحو يفرض على دول الخليج العربية ان تأخذ بكل الجدية قضية الاتجاه إلى إقامة «الاتحاد الخليجي»، ليكون بمثابة الرد الاستراتيجي القوي على التهديدات الايرانية، وفي ذات الوقت القاعدة الصلبة لتعزيز روابط التلاحم والتكاتف الخليجي في مواجهة الأخطار والتحديات المستقبلية.

وفي هذا السياق لعل من المهم تسليط الضوء على الأبعاد التالية:

أولا: ان التهديدات الإيرانية للدول الخليجية ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، ولكنها تمثل عنوانا للأطماع الايرانية تجاه منطقة الخليج العربية منذ عهد شاه إيران السابق وامتدت وتواصلت في ظل النظام الذي أسسته الثورة الاسلامية في إيران بزعامة آية الله الخوميني الذي رفع شعار «تصدير الثورة الإيرانية» إلى عموم العالم العربي والإسلامي، وكانت ومازالت الدول الخليجية العربية على رأس أجندة تصدير الثورة الإيرانية في المحيط الإقليمي رغم كل الأحاديث الإيرانية عن «الأخوة الإسلامية» وغير ذلك، والتي تتخذها مجرد شعار للتغطية على مشاريع التوسع الإقليمي الإيرانية، والتي يهدف المشروع النووي الإيراني وسياسة التوسع الإيراني في مجال التسلح إلى إعطائها زخما أكبر وقدرة أعلى، على فرض الأجندة التوسعية الإيرانية في المنطقة.

المشروع النووي الإيراني يهدف إلى فرض الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج

ويمكن القول بأن النزعة الايرانية لفرض الهيمنة الفارسية على منطقة الخليج العربي تمثل استراتيجية ثابتة في السياسة الإقليمية الإيرانية تجاه بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ففي عهد شاه إيران السابق كان التوجه الاستراتيجي للسياسة الايرانية هو ان يكون شاه إيران بمثابة «شرطي الخليج» بالتعاون والتفاهم مع السياسة الغربية في المنطقة وخاصة السياستين الأمريكية والبريطانية بحيث يلعب شاه ايران دور الوكيل الإقليمي للغرب في حفظ مصالحه الاستراتيجية في منطقة الخليج وإطلاق يده لبسط نفوذه الإقليمي مقابل قيامه بتأمين الأهداف الاستراتيجية للغرب في المنطقة وعلى رأسها استمرار تدفق الإمدادات النفطية من منطقة الخليج إلى الغرب والعالم.

ولقد لعبت أجواء الحرب الباردة آنذاك بين المعسكرين الغربي والاشتراكي دورا مؤثرا في تعزيز دور الشاه في التحالف مع الغرب.

وفي ظل هذا المناخ الاقليمي والدولي آنذاك، جنح الغرب إلى غض النظر عن جريمة قيام الشاه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث «أبوموسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» خدمة لشاه إيران الحليف الغربي في المنطقة.

ومع مجيء نظام الملالي بزعامة الخوميني في ايران لم يتغير شيء في النظرة أو السياسة الايرانية تجاه دول الخليج والرغبة في الهيمنة عليها، وقد تكرست هذه النزعة بعد أن اتخذت معظم دول الخليج موقفا مساندا للعراق في الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وخلال السنوات الأخيرة اتخذت الأطماع التوسعية الايرانية تجاه منطقة الخليج العربي أبعادا خطيرة. فقد نجحت ايران في فرض هيمنتها السياسية على النظام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بحيث باتت سياسة النظام العراقي الجديد تدور في فلك السياسة الايرانية بعد أن أسند الاحتلال الأمريكي مقومات القيادة في العراق إلى حلفاء ايران من الشيعة والأكراد، وكانت تلك اللحظة بداية اختلال المعادلة الاستراتيجية الجديدة في منطقة الخليج.

ومن الواضح ان ايران قد سعت إلى استغلال هذه اللحظة الاستراتيجية إلى أبعد مدى باتجاه تنفيذ مشروع بسط الهيمنة الايرانية على عموم منطقة الخليج، وذلك من خلال محورين:

على دول الخليج أن تتجاوز الحسابات السيادية الضيقة أمام الخطر الوجودي الذي يتهددها

الأول: محاولة وضع دول الخليج بين فكي كماشة ايرانية من الشمال إلى الجنوب، فبعد الهيمنة الايرانية على الوضع السياسي في العراق، سعت ايران إلى استغلال الأوضاع المضطربة في اليمن لإقامة دولة انفصالية شيعية بزعامة الحوثيين في جنوب السعودية وشمال اليمن.

والثاني: محاولة زعزعة الاستقرار السياسي في دول الخليج من الداخل عبر استغلال الطائفة الشيعية في كل من البحرين والسعودية والكويت.

وقد ظهر ذلك جليا منذ أحداث البحرين في فبراير ٢٠١١ وما تبعها من تفجير أزمة سياسية وأمنية مازالت تلقي بآثارها على الواقع السياسي والاجتماعي والأمني في البحرين.

ولقد لعب مجلس التعاون الخليجي دورا أساسيا في مساندة البحرين على التغلب على تداعيات هذه الأزمة من خلال الدعم السياسي والاستراتيجي الكبير الذي قدمه للبحرين من خلال دور قوات «درع الجزيرة الخليجية» في مساعدة البحرين على استعادة أجواء الأمن والاستقرار، وهو الموقف الذي أثار غضبا عارما في ايران وساعد على كشف حقيقة النوايا الايرانية تجاه البحرين ودول الخليج. وهو ما ظهر من خلال سلسلة من المواقف الايرانية الاستفزازية والمتغطرسة.

ويكفي أن نشير إلى محاولة ايران تدويل الوضع في البحرين عبر تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة على نحو يخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية، لأنه يعد تدخلا سافرا في شئون دولة مستقلة بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي للعلاقات الدولية بين الأمم والشعوب.

يضاف إلى ذلك سلسلة من التصريحات العدائية التي أدلى بها مسئولون ونواب إيرانيون بشأن الأوضاع في البحرين.

وكذلك حملة التشويه غير المسبوقة التي شنها الإعلام الايراني عبر عشرات الفضائيات الايرانية أو الموالية لها بشأن الأوضاع في البحرين على نحو استفزازي وغير مسبوق يعكس حالة الهستيريا الايرانية بشأن فشل مخططها لإحداث انقلاب سياسي في البحرين باستغلال أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١.

ومن هنا نقول إن الأزمة في البحرين قد أظهرت لدول الخليج مخاطر التهديدات الايرانية الموجهة إلى الأمن الخليجي، بعد ان باتت هذه التهديدات علنية ومفضوحة ومكشوفة.

ولهذا فإن الاتجاه الخليجي إلى التفكير في إقامة «الاتحاد الخليجي» كان بمثابة الرد الاستراتيجي المناسب والخيار المصيري لمواجهة التحدي الإيراني السافر.

ومنذ إطلاق هذه المبادرة في قمة الرياض الخليجية العام الماضي، سعت ايران إلى إثارة الشكوك وشن حرب دعائية شعواء بهدف إفشال المبادرة الخليجية نحو إقامة «الاتحاد الخليجي» عبر الزعم بأن فكرة الاتحاد هدفها تكريس هيمنة سعودية على دول الخليج، في حين ان اطلاق المبادرة من قبل السعودية يجعلها تكتسب مصداقية أكبر وقدرة أعلى على التطبيق، لأنها تأتي من جانب الشقيقة السعودية الكبرى التي تشكل الركيزة المحورية لتجربة مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا: لقد سعت إيران دوما إلى اضعاف تجربة مجلس التعاون الخليجي، ورأت في وجوده واستمراره إضعافا للسياسة الإيرانية في منطقة الخليج، والتي تسعى إلى فرض الهيمنة الايرانية على المنطقة، ولهذا رفضت ايران باستمرار التعامل مع دول الخليج من خلال رابطة مجلس التعاون، بل أصرت على أن يظل التعامل على أساس فردي مع كل دولة خليجية على حدة، وسعت باستمرار محاولة اللعب على الخلافات التي قد تنشأ بين بعض دول مجلس التعاون حول قضايا معينة باتجاه توسيع هوة الخلاف، بأمل إضعاف مجلس التعاون ودفعه إلى عدم تبني سياسات أكثر تكاملا وتنسيقا وتوحيدا.

ولا شك ان الاتجاه إلى صيغة «الاتحاد الخليجي» وخاصة وفق الإطار الكونفدرالي الأقرب إلى التوجهات الخليجية، لن يكون محل ترحيب من جانب ايران وسوف تسعى باستمرار إلى اثارة الاعتراضات بشأنه، لأن «الاتحاد الخليجي» في الإطار الكونفدرالي سيكون خطوة متقدمة نحو تعزيز الترابط والتلاحم الخليجي من خلال تبني سياسات أمنية ودفاعية وخارجية واقليمية موحدة، مع الإبقاء على قدر من الاستقلالية في إدارة الشئون الداخلية.

وبالطبع، فإن إيران لن تكون مرتاحة لأن ترى سياسة خليجية موحدة في مجالات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، وخاصة مع ازدياد الشكوك ومشاعر القلق والغضب الخليجي من السياسات والمواقف الاستفزازية إعلاميا وسياسيا وعسكريا تجاه دول الخليج العربية، وهي سياسات ومواقف تعبر عن اتجاهات عدائية ايرانية تجاه دول مجلس التعاون، وقد ظهر ذلك جليا وبلا مواربة من خلال تهديدات عدد من قادة الحرس الثوري الإيراني والقيادات العسكرية الايرانية، بأنه إذا تعرضت إيران لضربة عسكرية لمنشآتها النووية سواء من أمريكا أو اسرائيل، فإن إيران سترد بضرب المواقع الاستراتيجية والمراكز الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو موقف عدواني يحاول جعل دول مجلس التعاون طرفا أساسيا في صراع ايران مع الغرب بشأن المشروع النووي الإيراني.

ثالثا: يسود اعتقاد لدى كثير من الخبراء والمحللين الاستراتيجيين للشئون الخليجية أن أبرز الأهداف الاستراتيجية للمشروع النووي الايراني تكمن في هدفين:

الأول: هو محاولة تأمين النظام السياسي الذي أقامته الثورة الايرانية ويهيمن عليه رجال الدين الشيعة من الملالي في ضوء سياساته وشعاراته العدائية تجاه الغرب وخشيته المستمرة من تآمر الغرب لإسقاطه في ظل استمراره في رفع شعارات «الموت لأمريكا» وادعاء التصدي للمشروع الاستكباري الغربي.

وفي ضوء ذلك فهناك اعتقاد لدى النخبة الدينية الايرانية بأن الوصول إلى السلاح النووي سيجعل النظام الايراني قادرا على مواجهة التهديدات الغربية لوجوده وسيجبر الغرب على الاعتراف بوجوده من ناحية والتعامل معه بندية واحترام من ناحية أخرى وسيجعله مرهوب الجانب، فضلا عن إمكانية سعي الغرب للتوافق معه خوفا من وصول القنبلة النووية الايرانية إلى قوى إرهابية مجهولة يصعب الوصول إليها أو التحكم في قراراتها.

والثاني: هو ان امتلاك ايران للسلاح النووي سيجعلها القوة الإقليمية المهيمنة في الإطار الخليجي وسيجعل الغرب يعاود الاعتراف بها باعتبارها شرطي المنطقة على غرار ما كان سائدا إبان عهد شاه ايران السابق، وهذا يمكنها من فرض هيمنتها على دول الخليج العربية فضلا عن سعيها لتكريس زعامتها على العالم الإسلامي، انطلاقا من فرض نفوذها في منطقة الخليج، وخاصة بعد نجاحها في فرض هيمنتها السياسية في العراق، الذي أصبح نظاما تابعا تماما يدور في فلك السياسة الايرانية في عهد نوري المالكي.

ولقد بات واضحا من خلال المحادثات الغربية - الايرانية بشأن الملف النووي ان ايران سعت لانتزاع اعتراف أمريكي وغربي بنفوذها وهيمنتها على منطقة الخليج مقابل تقديم تنازلات بشأن المشروع النووي الايراني.

ومن هنا يتضح لنا ان المشروع النووي هو أحد ركائز السياسة الايرانية في سعيها لبسط هيمنتها وتحقيق أهدافها التوسعية في منطقة الخليج.

ولعل هذا المؤشر المهم يشكل دافعا أساسيا لدول الخليج لان تأخذ على محمل الجد المبادرة التاريخية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بتحويل مجلس التعاون من صيغة «التعاون» إلى الصيغة الاتحادية الأكثر ترابطا وتلاحما وتماسكا في مواجهة المشروع التوسعي الايراني وتهديده لأمن ومصير الدول الخليجية.

رابعا: إن هذه المعطيات جميعا تدفعنا إلى تأكيد حقيقة مؤلمة في الواقع السياسي العربي، ونعتقد انها تنطبق أيضا على الواقع الخليجي، وهي واحدة من آفات العمل العربي المشترك.

وتتمثل هذه الآفة في حقيقة ان مشكلة العرب لم تكن يوما تكمن في إدراك طبيعة الأخطار التي تتهددهم، أو في غياب المعلومات والحقائق بشأن هذه الأخطار، وإنما تكمن في ضعف الإرادة السياسية على تبني الاستراتيجية المناسبة في الوقت المناسب للتصدي لهذه الأخطار.

بعبارة أخرى، فإن ضعف الاستجابة في مواجهة التحدي وفق نظرية المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي، أي ضعف الاستجابة العربية والخليجية هنا في مواجهة التحدي الايراني هي العامل الذي يشكل أكبر خطر على قدرة الدول الخليجية على مواجهة التهديد الايراني في الوقت المناسب.

وفي حين يشكل تبني مشروع «الاتحاد الخليجي» خيارا استراتيجيا لا بد من السعي بكل جدية وإخلاص لتطبيقه على أرض الواقع، فإن كثرة الحسابات القائمة على اتجاهات قطرية ضيقة قد تؤدي إلى عدم التحرك بالسرعة المطلوبة والمناسبة لإقامة «الاتحاد الخليجي» في التوقيت الملائم الأمر الذي قد يضعف في نهاية المطاف من القدرة الخليجية على مواجهة التهديدات الايرانية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في الدول الخليجية عبر إثارة وتأجيج الصراعات الطائفية تمهيدا لجعل الدول الخليجية دولا هشة ومهزوزة داخليا مما يهيئ الأجواء لايران لفرض شروطها إقليميا ودوليا بما يخدم أجندتها التوسعية في المنطقة الخليجية.

البحرين والسعودية يمكن أن تشكلا قاعدة انطلاق لتطبيق مشروع «الاتحاد الخليجي»

ولهذا، فإننا نأمل ان تكون دول الخليج قادرة على استيعاب دروس التاريخ والتحرك انطلاقا من القمة الخليجية المقبلة في ٢٣-٢٥ ديسمبر الجاري بالعاصمة البحرينية المنامة إلى اتخاذ خطوات استراتيجية أكبر باتجاه الانتقال إلى مرحلة «الاتحاد الخليجي» باعتبار ذلك الرد الاستراتيجي هو المناسب لمواجهة التهديدات الايرانية للمصير الخليجي المشترك.

خامسا: منذ أن اطلق الملك عبدالله مبادرته التاريخية بالدعوة إلى «الاتحاد الخليجي» في قمة الرياض قبل نحو عام، أكدت مؤشرات ودلائل كثيرة ان كلا من السعودية والبحرين هما أكثر الدول الخليجية تحمسا لفكرة الاتجاه إلى تبني مبادرة «الاتحاد الخليجي» ولعل ذلك نابع من الدروس المستخلصة من الأزمة التي واجهتها البحرين واداركهما خطورة المخطط الايراني في المنطقة.

ومن هنا، فإذا كانت الدول الخليجية الأخرى لديها حساباتها الخاصة بشأن ما سيفرضه «الاتحاد الخليجي» من تنازلات بشأن مسألة السيادة فيما يتعلق بتبني سياسات خارجية ودفاعية وأمنية مشتركة وتريد مزيدا من الوقت لترتيب أوضاعها لمحاولة التكيف أو الاستعداد لمرحلة «الاتحاد الخليجي»، فإننا نرجح ان تتجه السعودية والبحرين إلى اتخاذ زمام المبادرة في تبني فكرة «الاتحاد الخليجي» لتكون بمثابة النواة لتطبيق هذا المشروع الاستراتيجي في الواقع العملي الخليجي.

ونحن على ثقة بأن مثل هذه الخطوة ستدفع لاحقا الدول الخليجية الأخرى إلى التخلي تدريجيا عن تحفظاتها والإسراع إلى الانضمام إلى مسيرة «الاتحاد الخليجي» المنتظر باعتباره خيار المستقبل والسبيل الوحيد لتمكين الدول الخليجية من مواجهة التحديات الملحة سواء في المجالات الأمنية أم الدفاعية أو التنموية والاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى انه مشروع يشكل تجاوبا مع التطلعات الوحدوية المتجذرة لدى القطاعات العريضة من أبناء الخليج العربي.

وإذا أضفنا إلى ذلك تحديات المشروع الأمريكي - الصهيوني الرامي إلى استغلال أجواء ثورات «الربيع العربي» باتجاه اختراق المجتمعات العربية وتطبيق المشروع الصهيوني الرامي إلى تقسيم المجتمعات العربية على أسس طائفية وعرقية ومذهبية ودينية بهدف القضاء نهائيا على أي مشاريع وحدوية عربية وتفكيك المنطقة العربية إلى كيانات فسيفسائية متصارعة فيما يسمى استراتيجية سايكس - بيكو الثانية، فإن الاتجاه إلى «الاتحاد الخليجي» يمثل استراتيجية إنقاذ لمنطقة الخليج العربي من مصير حالك يهدد المستقبل العربي كله، كما انه يعيد الاعتبار الى فكرة الوحدة والاتحاد باعتباره السبيل الوحيد لمواجهة المخططات الإقليمية الغربية الرامية إلى إضعاف الوطن العربي ومنعه من استعادة قدرته على التماسك والنهضة من جديد.

كيف يشكل «الاتحاد الخليجي» قاعدة لإنقاذ النظام العربي من الانهيار؟

ان «الاتحاد الخليجي» لا يشكل فقط طوق نجاة لدول الخليج العربية في مواجهة المخططات الايرانية، والامريكية فقط ولكنه يشكل رأس رمح لمجلس التعاون لتأكيد فاعليته ودوره في الإطار الإقليمي والعربي وقاعدة محورية لبناء تكتل خليجي قادر على التعامل مع التكتلات العالمية وتحقيق التوازن الإقليمي فضلا عن لعب دور خليجي مؤثر في منع النظام العربي من الانهيار واستعادة التماسك والتلاحم العربي باعتباره محورا استراتيجيا لحماية أمن الخليج العربي وتعزيز الاستقرار في المنطقة العربية ككل.